

الأثر الإداري لآل قدامة بدمشق في القرنين السادس والسابع الهجريين

سعاد بنت سليمان بن عبدالله العميري

قسم التاريخ والتراث، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية
421200492@qu.edu.sa

الملخص

تناولت الدراسة موقف أسرة آل قدامة من تولي المناصب الإدارية، وكذلك تم الحديث عن المناصب التي تولتها بعض أفراد الأسرة وعلى رأسها القضاء، وأن بعضهم تولى أعلى منصب قضائي وهو قاضي القضاة، وتم الحديث عن تفاصيل هذا المنصب من تعريفه ومنشأه ومن تولاه من الأسرة، وتم ذكر إمامة بعض أفراد الأسرة في الجوامع وخطبائهم، وذكر البحث تدريس أفراد الأسرة، وكل هذا في القرنين السادس والسابع الهجريين، في دمشق بشكل عام والصالحية بشكل خاص، وأثر هذه الأسرة على هذه المناصب، في الدولتين الأيوبية والمملوكية.

الكلمات المفتاحية: أسرة آل قدامة، المناصب الإدارية، الأثر الإداري، دمشق.

The Administrative Impact of the Qudama Family in Damascus in the Sixth and Seventh Centuries AH

Suad bint Sulaiman bin Abdullah Al-Amiri

Department of History and Heritage, College of Languages and Humanities, Qassim University,
Kingdom of Saudi Arabia
421200492@qu.edu.sa

Summary

The study dealt with the position of the Al Qudama family on assuming administrative positions, and it also talked about the positions held by some

members of the family, especially the judiciary, and that some of them held the highest judicial position, which is the chief judge. The details of this position were discussed, including its definition, origin, and who held it from the family. He mentioned the leadership of some family members in mosques and their preachers, and the research mentioned the teaching of family members, and all of this in the sixth and seventh centuries AH, in Damascus in general and Salihyya in particular, and the influence of this family on these positions, in the Ayyubid and Mamluk states.

Keywords: Al Qudama Family, Administrative Positions, Administrative Impact, Damascus.

المقدمة

إن الدعوة لإقامة دولة قوية لا بد أن يكون لها أساس حياة، ونظام مستمد على تشريع قوي، والإسلام هو أقوى التشريعات لبناء هذا الكيان العظيم الذي هو (الدولة والتبعية)، إذ أن نقول أن السياسة لها ارتباط قوي بالدين، والشعب ينقسم الى قسمين: قسم موجه ومنظم وقسم تبعي، والعلماء من يعتمد عليهم الحاكم في قبول التابعين له وحثهم على طاعته، إذ أن الدين الإسلامي هو المسار التي تقوم عليه بغض النظر عن مدى الالتزام التام في مبادئه.

والمطلع على تاريخ دمشق ومن يحكمها يجد العلاقة ظاهرة وبينه بين السلطة والعلماء، فهي تكن لهم الاحترام على تنوع مذاهبهم وتقربهم وتستشيرهم، وربما يكون العالم هو المرجع في حل بعض المشاكل، ويظهر هذا جلياً في تنصيب بعض العلماء في المناصب الإدارية والعلمية، وربما كان هذا التقريب لهم لتحقيق مكاسب سياسية من الحصول على تأييد العلماء ويتبعه تأييد العامة من الشعب، وربما لكون العامة تنظر بأن الفقهاء هم القادة الحقيقيون لهذا الأمة، لذا رضا العامة من رضا العلماء، وهذه حركة سياسية لا بد أن يعمل بها الحاكم لكسب الزخم.

والعلماء أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من هذه المنظومة للدولة، فدخلوا بالسياسية عن طريق تولي المناصب الإدارية والعلمية لكونها مرتبطة بالدين، ودخول العالم بالسياسة جزء من الدين وربما القول إنه واجب وفرض

عليهم، إذ يجب عليهم توجيه الحاكم ونصحه وتوجيهه في الأمور الشرعية المرتبطة بالسياسة وتحقيق العدالة عن طريق المناصب العلمية والخطابة والقضاء لرفع الظلم، وهذا كله للمحافظة على وحدة المسلمين في هذه الدولة لدرء الخطر من أعدائها، والحث على الجهاد ضدهم عند الحاجة له.

وسأحاول في هذا البحث إبراز الأثر الإداري للعائلة القدامية في القرنين السادس والسابع الهجريين، وسيأتي ذكر ممن توفي في بداية القرن الثامن الهجري لكنه عاش وتولى وظل تأثيره قائماً في القرن السابع الهجري، وذلك بالتفتيش بين صفحات كتب التاريخ الإسلامي، للبحث عن ذلك الأثر، وجمعه وعرضه في أفضل صورة، حيث لم أجد في الدراسات السابقة دراسة أفردت فصلاً كاملاً أو بحثاً خاصاً للحديث عن أثرهم الإداري بشكل مجمل، وأهمية الدراسة تكمن في تسليط الضوء على المناصب الإدارية التي تولتها الأسر القدامية في القرنين السادس والسابع الهجريين بدمشق، وإبراز هذا الدور الذي خلف مجتمع قوي ومتلاحم مع السلطة، بعد أن كانت أسرة مهاجرة ليس لها أي بروز في هذه الدولة فترة من الزمن، وإيضاح هذه الأهمية أنه سوف يوضح هذا البحث كيف أن السلطة كانت تحترم هذه السلطة وتثق بها لتوليها أعلى المناصب، وسيبين هذا البحث موقف أسرة آل قدامة من تولي المناصب الإدارية، ويلقي البحث الضوء على توليهم بعض المناصب الكبيرة مثل قاضي القضاة والتدريس والخطابة والإمامة في أكبر المجمعات العلمية، مستوحاةً زهد هذه الأسرة وأنها ليست ممن يطلبوا هذا المناصب بل يتم اختيارهم وقد يقوم بعض الساسة ببناء مدرسة علمية لأجلهم، إضافة إلى ذلك بين هذا البحث عمق العلاقة القوية بين الأسرة والسلطة ليتم تعيينهم في هذه المناصب العليا.

وإشكالية الدراسة تكمن في بيان كل ما يخص هذه الأسرة من تولي المناصب وموقفهم منها، وكيف كان لهم الأثر السياسي والعلمي من ذلك في دمشق والصالحية من بداية العصر الأيوبي حتى العصر المملوكي، وهذه الإشكالية تكون من خلال التساؤلات التالية:

- ما موقف أسرة آل قدامة من تولي المناصب الإدارية؟
- وهل كان لهم أثر كبير في دمشق والصالحية؟
- ما أبرز المناصب التي تولوها أفراد أسرة آل قدامة؟
- هل واجهت الأسرة صعوبات في هذا؟

وللإجابة على هذه التساؤلات التي تخص البحث، متحريةً الدقة في المعلومات التاريخية وتقييمها، وذكر الأثر الكبير لهذه الأسرة المقدسية الجليلة، عن طريق المباحث الآتية:

المبحث الأول: موقفهم من تولي المناصب.

المبحث الثاني: توليهم للقضاء.

المبحث الثالث: التدريس والإمامة والخطابة.

وتتحدد أهداف هذه الدراسة من عدة أمور أنه سوف تبين المناصب الكبرى التي تولتها أسرة آل قدامة بعد أن كانت أسرة مهاجرة من القدس، والأثر التي خلفته الأسرة في المجالات الأخرى كالتدريس والخطابة والإمامة وكيف كان لها أثر في نشر المذهب الحنبلي والعقيدة الصحيحة، وتظهر هذه الدراسة موقف الأسرة من تولي المناصب.

وحدود هذه الدراسة أنها تناولت وضع آل قدامة الاجتماعي وكيف تولت هذه الأسرة المناصب الإدارية الكبيرة في دمشق والصالحية، عبر ذكر أسماء من تولوا هذه المناصب ومكانتهم، خلال القرنين السادس والسابع الهجريين.

ومن خلال البحث لم أجد دراسة استقلت عن أثر أسرة آل قدامة الإداري بفصل أو مبحث للحديث عن هذا الموضوع بشكل خاص، بل يكون الحديث عنها بشكل متوزع على كتابات يشار إليها بالإشارة فقط.

ومنهجية في الدراسة استخراج النتائج المترتبة على هذه الدراسة، سيكون الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يختص بالبحث عن المراجع والمصادر التاريخية، وكذلك المنهج الوصفي في ذكر الأحداث التي بحاجة إلى وصف لتوضيح أهدافها والوصول إلى نتائج واضحة وبيّنة، مستمدة المعلومات التاريخية في كل ما يخص أسرة آل قدامة وأثرهم في تولي المناصب الإدارية، وكشف الحقائق التي لم يتم كشفها سابقاً.

توطئة

تذكر كتب التاريخ الإسلامي أعداد ليست بالقليلة ممن تولي من أفراد العائلة القدامية بعض المناصب والوظائف الإدارية العليا مثل منصب قاضي القضاة وهو أعلى منصب قضائي في الدولة تولاه بعض أفراد الأسرة بدمشق - وكذلك خارج دمشق - في عهد نور الدين وصلاح الدين ثم المماليك، وكانت مهمته الملقاة على عاتق صاحبها كبيرة، فبالرغم من أن مهمته الأساسية تتعلق بالقضاء والقضاة، إلا أن الظروف الاجتماعية أدت إلى زيادة أعبائه فكثرت مهامه غير القضائية، وفي القضاء حمل بعض أفرادها بعض الألقاب كقاضي

الشام، أو قاضي دمشق، بقاضي الحنابلة حيث كان يقضى على المذهب الحنبلي فقط أو كان تعيينه فقط لقضاء المذهب الحنبلي كما سيأتي ذكره، كما عينوا شهوداً لدى القضاة، ونواب لهم، وكان منهم نقيب القضاة إضافة إلى ذلك فقد تقلدوا العديد من المناصب والوظائف الدينية والعلمية مثل: الإمامة، وخطابة الجوامع، والإفتاء أو إلقاء الحلقات والدروس الدينية في الجوامع، ومشيخة الخانقاة أو الزوايا أو جلسوا للتدريس في مختلف المدارس في دمشق وغيرها من أقطار البلاد الإسلامية، مثل: القدس والقاهرة ونابلس وبعلبك، وكذلك في بعض البلدان الصغيرة حول دمشق مثل دوما وغيرها، حتى أطلق على بعضهم لفظ المشيخة أو الشيخ، وحمل بعضهم القاب كشيخ الإسلام، أو شيخ الجبل⁽¹⁾.

وبعضهم تولى وظائف إدارية أخرى مثل: نظارة الأوقاف على المساجد، ودور القرآن والحديث، والزوايا، والخوانق، والمدارس كما كان لهم مشاركة في تعيين المعيدين بالمدارس، والفقهاء بالمدارس والجوامع، وفي المشاركة والشهادة، وكتابة الغيبة، والنظر على خزائن الكتب ومشيخة الزوايا، وما إليها، وبعضهم تولى وظائف حرفية مثل نسخ الكتب، وهناك منهم من جمع بين أكثر من وظيفة ومنصب⁽²⁾.

والدراسة تناولت موقف الأسرة من تولي المناصب الإدارية وكيف كان رأيهم، ومن ثم تناول من تولى منهم منصب القضاء، ويلي ذلك مبحث يتحدث عن توليهم لمنصب التدريس والخطابة والإمامة.

قبل ذلك أذكر نسب أسرة آل قدامة باختصار: حيث يعود نسب آل قدامة إلى الشيخ محمد بن قدامة بن مقدم بن نصر بن فتح بن محمد بن حديثة بن محمد بن يعقوب بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن محمد بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العمري العدوي المقدسي الصالحي الحنبلي⁽³⁾، خطيب قرية جماعيل المقدسية، ومنه تفرعت الأسرة الكريمة عدة فروع، منها ما ينتسب إلى الشيخ أحمد، ومنها ما ينتسب إلى عبد الهادي بن أخو الشيخ أحمد، حيث تصفهم المصادر وكتب التراجم بآل عبد الهادي⁽⁴⁾، ومنها أيضاً ما ينتسب إلى عبد الملك أخو عبد الهادي، وهما الاثنان ولدا يوسف أخو الشيخ أحمد، وعلى ذلك فالأسرة الكريمة تنتسب في الأصل إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وذلك كما تصفها المصادر، فالأسرة تكثر نسبتهم إلى جماعيل، فيقال للواحد منهم "جماعيلي"، كما أنهم ينسبون إلى

(1) مصطفى: شاكرك، ت: 1417هـ، آل قدامة والصالحية، حوليات كلية الآداب، 3ع، كلية الآداب، جامعة الكويت، 1402هـ- 1982م، ص68، 70.

(2) شاكرك مصطفى: آل قدامة والصالحية، ص68.

(3) ابن فهد المكي: تقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد، ت: 871هـ، لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ، وضع حواشيه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ- 1998م، ص128.

(4) الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد، ت: 1396هـ، الأعلام، دار العلم للملايين، د.م، ط15، 2002م، ج5، ص326.

القدس وذلك لقرب جماعيل منها فيطلق على أحد منهم "المقدسي" وكذلك ينسب أحدهم إلى قرية الصالحية بدمشق، فيقال له "الصالحى" (5).

المبحث الأول: موقفهم من تولي المناصب

يرى البعض أن عدم انتشار المذهب الحنبلي بين عامة الناس وقلة أتباعه في أي من بلدان العالم الإسلامي في الفترة التي تسبق القرن السادس، هو عزوف أصحابه عن القضاء أو الوظائف الإدارية أو المناصب السياسية الأخرى في الشام ودمشق خاصة إلا القليل (6) مما سيأتي بيانه، وفي ذلك يقول علي بن عقيل بن محمد المتوفى سنة (513هـ/1119م) "هذا المذهب إنما ظلمه أصحابه، لأن أصحاب أبي حنيفة والشافعي إذا برع واحد منهم في العلم تولى القضاء وغيره من الولايات فكانت الولاية لتدريسه واشتغاله بالعلم، فأما أصحاب أحمد - يقصد الإمام أحمد بن حنبل - فإنه قل فيهم من تعلق بطرف من العلم إلا ويخرجه ذلك إلى التعبد والتزهّد، لغلبة الخير على القوم، فينقطعون عن التشاغل بالعلم" (7)، لكن هذا القول لابن عقيل ينطبق على أصحاب المذهب الحنبلي، قبل القرن السادس الهجري، أما في القرون التالية فقد بدأ الأمر يتغير شيئاً فشيئاً من دخول بعض أفراد المذهب الحنبلي في المناصب الإدارية بشكل عام، ومن قبول بعض أفراد أسرة آل قدامة بعض المناصب، خاصة وأن ابن عقيل توفي بداية القرن السادس الهجري، فلم يشهد التغيرات التي طرأت على أسرة آل قدامة بعد قدومها إلى دمشق وبعد بناء الصالحية، حيث بدأت الشعلة من بناء المدارس وتدريسهم فيها وقدوم الطلاب إليهم وتوسع شهرتهم.

ومع ذلك لم يتغير الأمر إلى حد كبير، فسوف يلاحظ أن أفراد آل قدامة في القرنين السادس والسابع الهجريين - شأنهم شأن أتباع المذهب الحنبلي جميعاً - في تلك الفترة وسابقها، وذلك لكون الأسرة أصلها أسرة علمية غير سياسية ولم تتقلد أي مناصب إدارية سابقة غير الإمامة والخطابة وذلك قبل قدومهم إلى دمشق كإمامة جامع جماعيل في القدس، ويغلب على الأسرة الزهد والتشدد في الدين والانشغال في العلم والتعليم وتأسيس التواجد في الصالحية ودمشق بشكل عام، لذا لم يكن لهم الهاجس الكبير في تولي المناصب، وبسبب هذا

(5) العثيمين: صالح بن عبد العزيز بن علي، ت: 1410هـ، تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة ويليهِ "فائت التسهيل"، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م، ج2، ص723.

(6) ابن بدران: عبد القادر بن أحمد بن مصطفى، ت: 1346هـ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1401هـ، ص45.

(7) ابن رجب: زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد البغدادي، ت: 795هـ، الذيل على طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، د.ط، 1332هـ-1952م، ج1، ص157.

الموقف لم يكن لهم رغبة في تولي المناصب، إلا أن الأمر تغير وتطور في القرون التالية على القرن السابع الهجري، حيث بدأ الوضع يتغير لديهم، وبدأ تقلد المنصب حباً ورغبةً فيه وليس أمراً مكروهاً لديه كما كان يفعل سابقه بل أصبح يوكل إليهم هذه المناصب، نظراً لسيرة أجدادهم الحسنة ليس لأهليته فقط بل هناك من تولى فيهم القضاء ولم تكن سيرته حسنة كسيرة أجداده⁽⁸⁾ ومن ركب البغال، ولبس زي القضاة متفاخراً، ليس متواضعاً ولكن من أتوا في تلك الفترة ليسوا موضوع بحثي في هذه الدراسة، إنما أشرت لذلك على سبيل التوضيح بأن تولي المناصب في القرنين السادس والسابع الهجريين لم يكن ذا هم كبير عند الأسرة القدامية على عكس الجيل الذي تلاهم في القرون التالية لقرنيهم.

المبحث الثاني: توليهم للقضاء

يعد منصب القضاء من المناصب السياسية والدينية الكبيرة في الدولة الإسلامية، لأنه يمثل واجهة العدالة الذي ينعكس وجودها أو عدمها سلباً وإيجاباً، ولذلك فإن بعض أفراد الأسرة لم يكن محباً لتولي القضاء وذلك جاء من خطورة هذا المنصب، وكون متقلده يكون قريب من الحاكم وحاضراً في مجالسه التشريعية وهذا ليس من عادتهم، فرغم أن الإفتاء يشبه القضاء في الإخبار عن الحكم إلا أن المفتي أقرب إلى السلامة من القاضي - كما يوضح ذلك ابن القيم الجوزية - لأنه لا يلزم بفتواه وإنما يخبر بها من استفتاه فإن شاء قبل قوله وإن شاء تركه، بخلاف القاضي فإنه يلزم بقوله ويجب تطبيقه، فيشترك هو والمفتي في الإخبار عن الحكم لكن القاضي يكون بين طرفين متنازعين ويكون الحكم على أحدهما فهو من هذا الوجه خطره أشد، ومن جهة أخرى فإن الإفتاء لا يقل خطورة عن القضاء لأن حكم المفتي وإن كان غير ملزم إلا أن فتواه تُعد شريعة عامة يستند عليها المستفتي وغيره، أما حكم القضاء فهو حكم جزئي ينطبق على حالة خاصة وهي المحكوم عليه، وبالتالي فإن كلاهما أجره عظيم وخطره كبير⁽⁹⁾.

⁽⁸⁾ ابن مفلح: برهان الدين إبراهيم بن محمد، ت: 884هـ، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1410هـ - 1990م، ج1، ص92، 94.

⁽⁹⁾ ابن قيم الجوزية: شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، ت: 751هـ، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ - 1991م، ج1، ص29، 31.

ولقد رفض الإمام أحمد بن حنبل منصب القضاء لما عرض عليه قضاء اليمن⁽¹⁰⁾ بل كان لا يأتي الخلفاء ولا الولاة والأمراء ويمتنع من الكتابة إليهم، وينهى أصحابه عن ذلك مطلقاً⁽¹¹⁾، ولكن هذا لا يعني رفضه التام لذلك، وإنما كان رفضه القضاء خوفاً من الوقوع في مظلمة، ورفض مسaire اتباع الحكام والأمراء خوفاً من الميل إليهم ومسايرتهم في الظلم أما إذا كانوا من اتباع العدل فلا غضاضة في ذلك، وكذلك يخشى من الانشغال عن طلب العلم وتعليمه لكون مشاغل الحكام كثيرة، إذ الامتناع على سبيل الزهد ليس على سبيل الخطأ الشرعي.

ولعل موقف أشهر أفراد عائلة آل قدامة الشيخ الموفق ابن قدامة عن تقلد منصب القضاة كان واضحاً من عدم الامتناع لنوع الوظيفة بل كان الشيخ غير راغباً فيها لانشغاله في العلم والتعليم والتأليف، ويتضح ذلك بأن أفرد في مؤلفه "المغني" كتاب عن القضاء ومشروعية التقليد به، وصفات القاضي الواجب توفرها فيه حتى يصلح للقضاء كالبلوغ والعقل والعلم والورع والتقوى، وإذا كان من المقبول تولي منصب القضاء، فهل يعد فرض كفاية أم لا يتعين على الفرد أن يدخل القضاء من الأساس، وهل يجب على القاضي أن يتقاضى عليه رزقاً أو أجراً أم لا نظير توليه المنصب⁽¹²⁾، وهذا يوضح أهمية القاضي بنظر الأسرة القدامية وأنه ليس بالأمر اليسير وأن فيه تحمل للذمة، وكذلك فيما يترتب عليها من حضور مجالس الحاكم والانشغال عن طلب العلم وتعليمه.

وعلى ذلك فرأى الموفق أنه لا مانع من تولي منصب القضاء، فقد تولي الصحابة - رضي الله عنهم - ذلك المنصب وكان أول قاض في الإسلام هو عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - استقضاه أبو بكر الصديق رضي الله عنه⁽¹³⁾، في خلافته فمكث سنة لا يأتيه أحد في قضية⁽¹⁴⁾، وكان أول قاض من التابعين بالمدينة النبوية عبد الله بن نوفل، كان في العصر الأموي للنظر في الخصومات استقضاه مروان بن الحكم الذي ولاه معاوية

(10) - الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، ت: 748هـ، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، د.م، ط3، 1405هـ-1985م، ج11، ص224.

(11) - ابن مفلح: شمس الدين عبد الله بن محمد بن مفلح، ت: 763هـ، الآداب الشرعية والمنح المرعية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1419هـ - 1999م، ج3، ص457.

(12) - ابن قدامة: موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، ت: 620هـ، المغني لابن قدامة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلوي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 1417هـ - 1997م، ج14، ص7، 8، 9.

(13) - البري: محمد بن أبي بكر بن عبد الله التلمساني، ت: 645هـ، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، تعليق: محمد التونسي، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض، ط1، 1403هـ-1983م، ج2، ص124.

(14) - أبو هلال العسكري: الحسن بن عبد الله بن سهل، ت: 395هـ، الأوائل، دار البشير، طنطا، ط1، 1408هـ، ص357.

بن أبي سفيان المدينة⁽¹⁵⁾، وهكذا فلم ينكر الصحابة ولا التابعين وتابعي التابعين تولي منصب القضاء، وعلى ذلك فلم يجد آل قدامة غضاظة في تولي المناصب الرفيعة في الدولة كمنصب القضاء، ما لم يأمن الإنسان نفسه لضعف فيها، أو من تسلط الحاكم عليه يجعله يحيد عن الحق.

وفي تعريف القضاء: أكثر أئمة اللغة في معناه، وآلت أقوالهم إلى أنه إتمام الشيء قولاً وفعلاً⁽¹⁶⁾، فقضاء الشيء: إحكامه وإمضاؤه والفرغ منه، قال الزجاج: قضى في اللغة على ضروب كلها ترجع إلى معنى انقطاع الشيء وتمامه⁽¹⁷⁾. يقال: قضى الله أمراً، أي: قدره وأراد خلقه، وأصل (قضي): يدل على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته⁽¹⁸⁾، إذاً القضاء بتعريف شامل ومبسط هو الفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للنزاع بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة⁽¹⁹⁾.

وقد ورد مشروعيته في الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقول الله تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ سورة ص: آية ٢٦، قال السعدي في شرح الآية: تنفذ فيها القضايا الدينية والدينية⁽²⁰⁾، وقول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ سورة المائدة: آية ٤٩، وأما السنة فما روى عن عمرو بن العاص -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ أنه قال: (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ) متفق عليه⁽²¹⁾، وأجمع المسلمون على مشروعية نصب القضاء، والحكم بين الناس⁽²²⁾.

(15) وكيع: محمد بن خلف بن حيان، ت: 306هـ، أخبار القضاة، تعليق: عبدالعزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1، 1366هـ-1947م، ج1، ص113، 114.

(16) أبو البقاء الكفوي: أيوب بن موسى الحسيني، ت: 1094هـ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت، ص705.

(17) الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل، ت: 311هـ، معاني القرآن وإعراجه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م، ج2، ص230.

(18) ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، ت: 395هـ، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، د.م، د.ط، 1399هـ-1979م، ج5، ص99.

(19) النظام القضائي، كتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات، ص1.

(20) السعدي: عبدالرحمن بن ناصر بن عبدالله، ت: 1376هـ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبدالرحمن بن معلا اللويحي، مؤسسة الرسالة، د.م، ط1، 1420هـ-2000م، ص711.

(21) أخرجه البخاري ومسلم، البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، ت: 256هـ، صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية بالمطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر، 1311هـ، ثم صورها بعناية: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، بيروت، 1422هـ، ج9، ص108، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، ح7352، مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت: ٢٦١ هـ، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ط، 1374هـ-1955م، ج3، ص342، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، ح1716.

(22) ابن قدامة: المغني، ج14، ص5.

ويرى الموفق أن القضاء من فروض الكفايات، لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه، فكان واجباً عليهم كالجهاد والإمامة، وفيه فضل عظيم لمن قوي على القيام به وأداء الحق فيه، ولذلك جعل الله فيه أجراً مع الخطأ، وأسقط عنه حكم الخطأ، ويجتمع فيه أمر بالمعروف ونهي عن المنكر ونصرة المظلوم، ورد الظالم عن ظلمه، وإصلاحاً بين الناس، ولذلك تولاه النبي ﷺ والأنبيا قبله، فكانوا يحكمون لأمرهم، وبعث علياً إلى اليمن قاضياً، وبعث أيضاً معاذاً قاضياً⁽²³⁾.

وبعرض مختصر عن مهام قاضي القضاة وذلك تبياناً لأهمية هذا المنصب، حيث قسمه الدكتور عصام محمد شبارو إلى قسمين: الأول: قضائي: وهو الذي يعين بأمر الخليفة، ويشارك في محاكمة الوزراء وكل من يخالف الدين، ويسطر لحظة تعيين الخليفة أو خلعة وغيرها، الثاني: غير قضائي: كون منصب قاضي القضاة أو القاضي يكون عادة مقرب لدى الحاكم فيقصد من يطلب شفاعته في أمر، وأيضاً يتولى القاضي مهام التدريس أو الخطابة، ويتولى منصب بجانب منصبه القضائي فيكون عمله غير قضائي⁽²⁴⁾.

قضاة آل قدامة:

وأما ممن تولى منصب القضاء من الأسرة بالإضافة إلى اشتغاله بالفتيا والتدريس، والتصنيف، فقد ولي الفقيه الإمام الزاهد الخطيب الحاكم وشيخ الحنابلة وشيخ الإسلام، شمس الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أبي عمر القضاء سنة (664هـ/1265م)، مدة تزيد على اثني عشرة سنة، ولكن على كره منه وكان أحد القضاة الأربعة⁽²⁵⁾، وهو أول من ولي قضاء الحنابلة بدمشق، ولم يأخذ عليه رزقاً⁽²⁶⁾، ثم تركه وعزل نفسه في آخر عمره وبقي قضاء الحنابلة شاغراً مدة، حتى ولي ولده نجم الدين أحمد بن عبد الرحمن (ت689هـ/1290م) في آخر حياته⁽²⁷⁾ وقد أنكرت عليه أخته أم محمد حبيبته بنت أبي عمر دخوله في القضاء⁽²⁸⁾.

(23) المصدر السابق، ج14، ص5، 6.

(24) شبارو: عصام محمد، قاضي القضاة في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1412هـ - 1992م، ص107، وما بعدها.

(25) ابن رجب: ذيل طبقات الحنابلة، ت الفقي، ج2، ص306.

(26) الصفدي: صلاح الدين خليل بن أبيك، ت:764هـ، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، د.ط، 1420هـ-2000م، ج18، ص143؛ النعمي: عبد القادر بن محمد، ت: 927هـ، الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، د.م، ط1، 1410هـ - 1990م، ج1، ص38.

(27) ابن رجب: ذيل طبقات الحنابلة، ت الفقي، ج2، ص306؛ ابن العماد الحنبلي: عبد الحي بن أحمد بن محمد، ت:1089هـ، ص شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م، ج7، ص657، 659.

(28) الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ت: 748هـ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1413هـ - 1993م، ج50، ص149.

وفي تلك السنة التي تولى فيها شمس الدين عبد الرحمن القضاء، كان قد جعل بدمشق أربعة قضاة من كل مذهب قاض على غرار ما حدث بمصر في السنة التي قبلها، وكان نائب السلطان الظاهر بيبرس في الشام آقوشالنجيبي (ت 677هـ/1278م) فكان قاضي قضاة الشافعية شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان (ت 681هـ/1282م)، والحنفية شمس الدين عبد الله بن محمد بن عطا (ت 673هـ/1274م)، والحنابلة شمس الدين عبد الرحمن ابن أبي عمر (ت 682هـ/1283م)، والمالكية زين الدين أبو محمد عبد السلام بن الزواوي (ت 681هـ/1282م)، وقد امتنع عن الولاية فألزم بها حتى قبل ثم عزل نفسه، ثم ألزم بها فقبل بشرط أن لا يباشر أوقافاً ولا يأخذ جامكية على أحكامه - مثلما فعل قاضي الحنابلة أيضاً شمس الدين عبد الرحمن - وقال: نحن في كفاية فأعفي من ذلك أيضاً⁽²⁹⁾.

والملاحظ اجتماع ثلاثة من قضاة القضاة لقب كل واحد منهم شمس الدين في زمن واحد واتفق أن ابن خلكان استناب نائباً عنه، لقبه أيضاً شمس الدين، فقال بعض الأدباء⁽³⁰⁾:

أهل دمشق	استرابوا	***	من كثرة الحكم
إذ هم جميعاً	شموس	***	وحالهم في الظلام

وقال أيضاً:

بدمشق آية	قد	***	ظهرت للناس عاماً
كلما ازدادوا	شموساً	***	زادت الدنيا ظلاماً

وأما من حيث ترتيبهم: فأعلاهم المذهب الشافعي لكونه الأقدم وهو الذي تولى إدارة الأوقاف وغالبية الوظائف، وهو الذي يولي النواب القائمين بأعمال دمشق، ويليه في الرتبة الحنفية، ثم المالكية، ثم الحنبلية، وجمعهم في القضاء كما أستقر عليه في مصر، لكن لم يكن ذلك في وقت واحد كما في مصر، وإنما حصل ذلك

⁽²⁹⁾ ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر، ت: 774هـ، البداية والنهاية، مطبعة السعادة، القاهرة، دار الفكر، بيروت، د.ت، ج13، ص246؛ ابن رجب: ذيل طبقات الحنابلة، ت الفقي، ج2، ص306؛ العيني: بدر الدين محمود العيني، ت: 855هـ، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان- عصر سلاطين المماليك (648هـ-712)، تحقيق: محمد محمد أمين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، د.ط، 1431هـ-2010م، ج1، ص418.
⁽³⁰⁾ شبارو: قاضي القضاة، ص200.

بالتدرج⁽³¹⁾، ورغم أن أتباع المذهب الحنبلي هم أقل المذاهب طلباً وتمسكاً بالمنصب، إلا أن نصيب آل قدامة كان ظاهراً في دمشق.

وأستطرد الحديث عن قاضي الحنابلة شمس الدين عبد الرحمن، حيث كان معظماً عند الخاص والعام، وقد ذكر أنه لولا الله ثم هو لراحت أملاك الناس لما تعرض إليها السلطان فقام فيها قيام المؤمنين وأثبتها لهم⁽³²⁾ وهو الإمام المتفق على إمامته وبراعته وورعه وزهادته وسيادته، ذو العلوم الباهرة والمحاسن المتظاهرة والأخلاق الرضية⁽³³⁾، وكان ممن تفتخر به دمشق على سائر البلدان لما له من المناقب والفضائل والمكارم العلية، وإلى قوله المنتهي في الفصل بين العشائر، وكان ينزل البلد على بهيمة ويحكم بالجامع⁽³⁴⁾، كان الإمام شيخ الوقت وبركة العصر ولي الحكم والخطابة والتدريس⁽³⁵⁾، وقد رثاه نحو ثلاثين شاعراً منهم شهاب الدين محمود الذي تفقه على يده والذي رثاه بقصيده طويلة، لا يتسع المجال لذكرها أنتقي منها ثلاثة أبيات بما تتعلق بالقضاء⁽³⁶⁾:

من للقضايا المشكلات إذا نبت	***	عنها العقول وحاتر الأفهام؟
هل للفتاوى من إذا وافى بها	***	قضى القضاء وجفت الأقلام؟
شرف القضاء بعلمه وتشرفت	***	بوجوده الأحكام والحكام

كما تولى قاضي القضاة نجم الدين أبو العباس أحمد ابن شمس الدين عبد الرحمن بن أبي عمر، (ت689هـ/1290م) القضاء ولم يكن بلغ الثلاثين سنة، وبقي في القضاء حتى توفي وهو يبلغ من العمر ثمانية وثلاثين سنة، وسبب تعيينه وهو بهذا العمر الصغير لما عزّل والده نفسه، أرسل السلطان الملك المنصور يستشير الشيخ شمس الدين طالباً منه المشورة في تعيين القاضي الحلف له، فأشار الشيخ بولده نجم الدين فولاه السلطان بإشارة والده، وكان قبل ذلك قد رأى إنسان في المنام كأن قائلاً يقول: يتولى أحمد بن الشيخ

(31) الفلقشندي: أحمد بن علي، ت: 821هـ، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، شرح وتعليق: محمد حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ-1987م، ج4، ص199.

(32) ابن طولون: شمس الدين محمد بن علي، ت: 953هـ، قضاة دمشق: الثغر البسام في ذكر من ولي قضاة الشام، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ط، 1375هـ - 1956م، ص273.

(33) الذهبي: تاريخه، ت تدمري، ج51، ص110.

(34) المصدر السابق، ج51، ص110، 112.

(35) البرزالي: علم الدين أبي محمد القاسم الاشبيلي، ت: 739هـ، تاريخ البرزالي "المقتني على كتاب الروضتين"، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1427هـ-2006م، ج2، ص23.

(36) الصفدي: الوافي، ج18، ص144؛ ابن رجب: ذيل طبقات الحنابلة، ت الفقي، ج2، ص304، 309.

شمس الدين جميع مناصب أبيه ويبلغ درجته ويزداد عليه خمس سنين، حتى اعتقد الناس أنه يعيش عُمرَ أبيه، ويكون زائداً على عُمره خمس سنين، وهذا ما حصل حيث عاش بعد أبيه خمس سنين (37)، وشغر مع منصب القضاء، وظائف أخرى علمية مثل: خطابة جامع الجبل المظفري، والتدريس بالمدارس، والإمامة بحلقة الحنابلة (38)، ووظائف إدارية مثل: نظر أوقاف الحنابلة (39)، وله مشاركة جيدة في العلوم والشعر (40).

وتولى قاضي الحنابلة بدمشق الإمام شرف الدين الحسن بن الشرف عبد الله بن الشيخ أبي عمر بن قدامة المقدسي (ت 695هـ/1295م)، القضاء بالمرسوم الصادر عن الملك المنصور، عوضاً عن ابن عمه نجم الدين أحمد بن عبد الرحمن بن الشيخ أبي عمر واستمر إلى حين وفاته (41) فكان قاضياً على مذهب الإمام أحمد وعرف بقاضي الجبل (42)، وهو والد الشيخ شرف الدين أبي العباس أحمد بن الحسن المعروف بابن قاضي الجبل أو شيخ الجبل (43)، قال الذهبي عنه: كان من أئمة المذهب، بقي في القضاء ست سنين (44).

أما أبو الفضل تقي الدين سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر بن أبي عمر (ت 715هـ/1316م)، فقد تولى قاضي القضاة وحكم دمشق، وكان فقيهاً ومفتياً حنبلياً ولي القضاء لمدة عشرين سنة، ولقب بمسند الشام (45) واشتغل بالإفتاء ما يزيد عن خمسين عاماً (46)، تخرج على يده تلاميذ تقلدوا منصب القضاء على رأسهم ولده قاضي القضاة عز الدين، وقاضي القضاة ابن مسلم وطائفة، قال عنه الصفدي: "كان حاكماً عادلاً، لا يقبل في الحق عاذلاً"، وقال: "وكان إذا أراد أن يحكم قال: صلوا على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فإذا صلوا، حكم وذل الخصم له" (47)، فاشتهر بالعدل وعدم المحاباة والتصميم على الحق (48)، وعُزل عن القضاء

(37) ابن الجزري: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، ت: 738هـ، تاريخ حوادث الزمان وانبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، المعروف بتاريخ ابن الجزري، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م، ج1، ص17.

(38) البرزالي: المقتفي، ج2، ص193؛ الصفدي: الوافي، ج7، ص30، 31.

(39) الصفدي: الوافي، ج7، ص30، 31.

(40) ابن المحب الصامت: شمس الدين أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد، ت: 789هـ، صفات رب العالمين، تحقيق: صقر بن حسن الغامدي وآخرون، رسالة ماجستير، قسم العقيدة - كلية أصول الدين - جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1435هـ - 2014م، ج1، ص69.

(41) ابن طولون: قضاة دمشق، ص274.

(42) الصفدي: الوافي، ج12، ص59.

(43) ابن العماد: شذرات الذهب، ج7، ص751.

(44) ابن رجب: ذيل طبقات الحنابلة، ت الفقي، ج2، ص334.

(45) الصفدي: الوافي، ج15، ص228، 229.

(46) الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، ت: 748هـ، معجم الشيخ الكبير، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط1، 1408هـ-1988م، ج1، ص268.

(47) الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، ت: 764هـ، أعيان العصر وأعوام النصر، تحقيق: علي أبو زيد، وآخرون، تقديم: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1418هـ-1998م، ج2، ص434، 435؛ ابن طولون: قضاة دمشق، ص276.

(48) الشوكاني: محمد بن علي بن محمد، ت: 1250هـ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت، ج1، ص267.

بالقاضي شهاب الدين أحمد بن حسن بن أبي موسى عبد الله بن الحافظ عبد الغني (ت710هـ / 1310م)، عزله الجاشنكير ثم أعيد توليته، لما جاء الملك الناصر -ناصر الدين محمد بن قلاوون- واجتمع به فولاه (49).

وسبب عزله هو تكلمه في نزول الملك الناصر عن الملك، بأنه نزل عنه مضطهدًا ليس بمختار، حيث وصل في مستهل جمادى الآخرة سنة (699هـ/1300م) بريد بتولية قضاء الحنابلة بدمشق للشيخ شهاب الدين أحمد بن شرف الدين حسن بن الحافظ، عوضًا عن التقي سليمان بن حمزة واستمرت توليته القضاء لمدة ثلاثة أشهر فقط، إلى أن عاد الملك الناصر للملك فأعاد تقي الدين إلى منصبه، وهنأه الناس بذلك، وجاء السلطان إلى القصر واجتمع به (50).

وقد مر بالقاضي تقي الدين سليمان أهوال، حينما تعرض دير الحنابلة بالصالحية لنكبة كبيرة من قبل التتار، من سلب وقتل وسبي ونهب، بعدما دخل قازان إلى دمشق، وكان ذلك في شهر ربيع الآخر سنة (699هـ/1300م)، وسبب ذلك ما حدث من أمير من المغول بأن وضع يده على امرأة من الصالحية صاحت بأهلها فما كان من الناس إلا أن رموه بالحجارة حتى مات، فحدثت النكبة وقتل من الرجال الكثير، وسلبت النساء ونهبت الأموال وأحرقت المباني والمكتبات (51)، وكان الشيخ تقي الدين ممن وقع بالأسر وأهين ورأى الأهوال من تلك الحادثة (52).

وتولى قاضي القضاة عز الدين محمد ابن قاضي القضاة تقي الدين سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر بن أبي عمر (ت731هـ/1330م) نيابة الحكم أيام ولاية أبيه للقضاء، حيث استنابه أبيه في الحكم، وترك التدريس في المدرسة الجوزية التي كان مدرسًا بها (53) وعندما ولي القضاء محمد بن مسلم الصالحي الحنبلي، لزم بيته يحضر درس الجوزية، ودار الحديث الأشرفية بالجبل ويأوي إلى بيته، فلما توفي ابن مسلم ولي قضاء الحنابلة بعده لمدة أربع سنين، وكان فيه تواضع وتودد وقضاء لحوائج الناس (54)، ولكن قال عنه الذهبي: لم يحمده في القضاء، ولم يكن بصيرًا بالعلم (55).

(49) النعيمي: الدرر، ج2، ص29؛ ابن طولون: شمس الدين محمد بن علي، ت: 953هـ، القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية، تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1401هـ - 1980م، ق1، ص242، 243.

(50) ابن طولون: قضاة دمشق، ص277.

(51) ابن بصري: محمد بن محمد بن أحمد، ت: 810هـ، الدرّة المضيئة في أخبار الدولة الظاهرية، تحقيق: عارف أحمد عبد الغني، دار سعد الدين، ودار كنان، دمشق، ط1، 1435هـ - 2014م، ص108.

(52) الذهبي: تاريخه، ت تدمري، ج52، ص86.

(53) الصفدي: أعيان العصر، ج4، ص458.

(54) ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص154، 155.

(55) الذهبي: معجم الشيوخ، ج2، ص194.

ولم يقتصر القضاء على أفراد أسرة آل قدامة بل تقلد من ذرية بناتهم تلك المناصب، ولعل هذا من تأثير أحوالهم من آل قدامة عليهم حيث عاشوا بين كنف علماء أتقياء زهاد فتربوا على ذلك، فمن هؤلاء:

القاضي شهاب الدين أحمد بن حسن بن أبي موسى عبد الله بن الحافظ عبد الغني الذي تولى القضاء سنة (699هـ / 1300م) لمدة ثلاثة أشهر، وكذلك أخوه قاضي القضاة الحنبلي شرف الدين عبد الله بن الحسن بن الحافظ عبد الله بن عبد الغني (ت 732هـ / 1331م)، فكانت ولايته سنة وشهران ناب في الحكم عن أخيه القاضي شهاب الدين، ثم عن ابن مسلم ثم تقلد سنة (731هـ / 1331م) بعد عز الدين محمد بن تقي الدين سليمان بن حمزة، فما غير زيه ولا حضر المواكب ولا اتخذ بغلة بل كان يأتي على حماره، وكان حسن المحاورة ومتع المحاضرة ولم يكن متحذلقاً في أموره، وكانت سيرته حسنة⁽⁵⁶⁾.

فولي قضاء الحنابلة بدمشق ولبس خلعة قضاء الحنابلة عوضاً عن عز الدين بن التقي سليمان، وركب من دار السعادة إلى الجامع، فقرأ تقليده تحت النسر بحضرة القضاة والأعيان، ثم ذهب إلى الجوزية فحكم بها، ثم إلى الصالحية وهو لابس الخلعة⁽⁵⁷⁾.

وقاضي القضاة شمس الدين محمد بن إبراهيم ابن عبد الواحد بن علي بن سرور (ت 676هـ / 1277م)، كان أول حنبلي ولي قضاء القضاة بالديار المصرية، وأصبح شيخاً من شيوخ المذهب علماً وصلاً وعلو إسناداً، وكان الوزير بهاء الدين يتحامل عليه ويغري به الملك الظاهر -بيبرس- وكان لا يلتفت إليه ولا يخضع له⁽⁵⁸⁾.

وكانت ولايته للقضاء في ذي الحجة سنة (663هـ / 1264م) لما قرر الظاهر بيبرس جعل القضاة أربعة⁽⁵⁹⁾ وفقاً للمذاهب السننية الأربعة، بعد أن ظل مقصوراً على المذهب الشافعي طوال العصر الأيوبي، وصدراً من التاريخ المملوكي، وكان يقصد بذلك هو أن يكفل لأصحاب المذاهب الأربعة تمثيلاً عادلاً ومتساوياً في السلطة القضائية⁽⁶⁰⁾.

(56) الصفدي: أ- الوافي، ج 17، 71؛ ب- أعيان العصر، ج 2، ص 675.

(57) ابن كثير: البداية والنهاية، ج 14، ص 153؛ ابن طولون: فضاء دمشق، ص 280، 281.

(58) ابن كثير: البداية والنهاية، ج 13، ص 245؛ المقرئ: أحمد بن علي بن عبد القادر، ت: 845هـ، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1418هـ - 1997م، ج 2، ص 28؛ ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، ت: 852هـ، رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1418هـ - 1998م، ص 342؛ ابن تغري بردي: يوسف بن تغري بردي الحنفي، ت: 874هـ، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م، د.ط، ج 7، ص 382.

(59) ابن حجر: رفع الإصر، ص 342.

(60) رابوبورت: يوسف، التعددية الفقهية في عصر التقليد النظام القضائي على المذاهب الأربعة في دولة المماليك، ترجمة: أحمد محمود إبراهيم، مركز نهوض للدراسات والبحوث، 1443هـ - 2022م، ص 4، (كلمة المترجم).

وقد مهّد لذلك ابتداءً بأن أمر قاضي الشافعية تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز سنة (660هـ/1262م)، بأن يستنيب عنه نواباً من الحنفية والمالكية والحنابلة من فقهاء المدرسة الصالحية بالقاهرة، وفي ذي الحجة سنة (663هـ/1265م) مضى ببيرس خطوةً أبعد في سبيل تحرير القضاء من هيمنة الشافعية، حيث قام بتولية ثلاثة قضاة: حنفي ومالكي وحنبلي، بوصفهم قضاةً مستقلين لا مجرد نواب عن قاضي الشافعية، بعد أن أشار عليه الأمير جمال الدين إيدغدي العزيزي بذلك، وسمح لهم باتخاذ نوابٍ في سائر الأعمال المصرية، وكان سبب ذلك كثرة توقف القاضي ابن بنت الأعز الشافعي، في أمور تخالف مذهبه، وتوافق غيره من المذاهب⁽⁶¹⁾.

فتولى قضاء الشافعية التاج عبد الوهاب ابن بنت الأعز، والحنفية صدر الدين سليمان، والمالكية شرف الدين السبكي، والحنابلة شمس الدين محمد المقدسي⁽⁶²⁾، فلما كان في ثاني شعبان سنة (670هـ/1271م) أمر السلطان بالحوطة على دار قاضي الحنابلة شمس الدين محمد بن إبراهيم بن عبدالواحد وعزله عن القضاء، واستمر مذهبه بغير قاضي، وكان السبب في ذلك أنه نسب ودائع كانت عنده لأناس ماتوا عن غير وارث فاعتقل بسبب ذلك سنتين، ثم أفرج عنه ولزم بيته يدرس ويفتي ويحدث إلى أن توفي⁽⁶³⁾.

ومن أفراد أسرة آل قدامة من تولى منصب نيابة القضاء مثل شمس الدين محمد بن حمزة بن أحمد بن عمر (ت 698هـ/1298م)، ناب في القضاء عن أخيه تقي الدين سليمان مدة⁽⁶⁴⁾، وكذلك عز الدين محمد بن سليمان تولى نيابة الحكم حيث استنابه والده تقي الدين سليمان في الحكم⁽⁶⁵⁾، وتولى تقي الدين عبدالله بن أحمد بن عبدالحميد بن عبدالهادي بن يوسف بن قدامة (ت 699هـ/1300م) منصب نقيب القاضي الحنبلي بعد التتار وقبل وفاته بشهر⁽⁶⁶⁾.

كما تولى نيابة القضاء شرف الدين عبد الله بن الحسن بن الحافظ عبد الله بن عبد الغني فقد ناب في الحكم عن أخيه القاضي شهاب الدين، ثم عن ابن مسلم⁽⁶⁷⁾.

(61) ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص245؛ العيني: عقد الجمان، ج1، ص407، 408.

(62) ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص245؛ المقرئ: السلوك، ج2، ص28.

(63) ابن حجر: رفع الإصر، ص342؛ العيني: عقد الجمان، ج2، ص193.

(64) الذهبي: أ- تاريخه، ت بشار، ج15، ص863، 864؛ ب- معجم الشيوخ، ج2، ص185.

(65) الصفدي: أعيان العصر، ج4، ص458.

(66) الذهبي: تاريخه، ت بشار، ج15، ص914.

(67) الصفدي: أ- الوافي، ج17، ص71؛ ب- أعيان العصر، ج2، ص675.

ومنهم من تولى نقابة القضاء مثل الفقيه عبدالله بن أحمد بن عبدالحميد بن عبدالهادي بن يوسف آل قدامة (ت699هـ / 1300م) فكان نقيباً للقاضي الحنبلي وذلك قبل وفاته بشهر (68).

المبحث الثالث: التدريس والإمامة والخطابة

من خلال البحث في كتاب ذيل الطبقات لابن رجب أو في القلائد لابن طولون أو غيرهما من المراجع التي اطلعت عليها، أن كثرة من تقلد الوظائف الإدارية وغيرها كانت في القرون المتأخرة (القرن الثامن والتاسع الهجريين)، حيث يذكر ابن طولون عدد كبير ممن تولوا تلك الوظائف في عصره أو قبله بفترة قليلة، فقد كان حنفي المذهب صالح المنشأ (69)، إلا أن أسرة آل قدامة تقلدوا وظائف التدريس والإمامة والخطابة في القرنين السادس والسابع الهجريين بشكل كبير، لأنها كانت وسيلة لإيصال علمهم ونشر مذهبهم ومحاربة العقيدة الباطلة.

التدريس:

حظي العلماء والمدرسون باهتمام كبير في الدولة الزنكية ومن بعدها الدولة الأيوبية، حيث وفر لهم نور الدين ثم صلاح الدين من بعده سبل الرعاية والتشجيع، وظهر هذا جلياً بأن جعل للمدارس أوقاف كثيرة، وجعل للقائمين على التدريس رواتب مجزية ومساكن جيدة، وهذا يعود بعد أن أرسيت قواعد الحكم وآمن الناس على أرواحهم ودينهم، فانصرف الناس للنهل من العلم والتفقه في الدين، لأن عقل الإنسان يبدأ في الإبداع عندما يحيا حياة آمنة مطمئنة تتوفر فيها السبل المعينة على الطلب، أما في الحياة المضطربة سياسياً أو المنهكة اقتصادياً فيكون خلاف ذلك.

ويتجلى ذلك الاهتمام بأن بنى نور الدين زنكي في دمشق أول داراً للحديث وهي أول مدرسة أنشئت في الإسلام لتعليم الحديث (70) ووقف عليها وعلى المشتغلين بها بعلم الحديث وقوفاً كثيرة، وبنى أيضاً مساجد كثيرة

(68) الصفدي: أعيان العصر، ج2، ص656.
(69) نجم الدين الغزي: محمد بن محمد بن الغزي، ت: 1061هـ، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1997م، ج2، ص51.
(70) ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي، ت: 571هـ، تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، تحقيق: أبو سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.م، ط، 1415هـ - 1995م، ج1، ص7: النعمي: الدارس، ج1، ص74.

ووقف عليها وعلى من يقرأ بها القرآن⁽⁷¹⁾، وسيأتي الحديث عن المدارس في الفصل الثالث من الدراسة، سواء المدارس التي بنوها بأنفسهم أو بمساعدة الآخرين من الحكام أو الأمراء أو التجار، أو علماء الحنابلة الآخرين، وسأقصر الحديث هنا عن ذكر أهم وأشهر المدرسين بتلك المدارس، وبغيرها من المساجد والدور الدينية والعلمية.

والمدرسة تشبه الكلية بالمعنى الحديث فهئة التدريس تتكون من المدرس والمعيد، فالمدرس وهو يشبه عضو هيئة تدريس الحاصل على الدكتوراة أو الأستاذية (كانوا يطلقون عليها الإجازة) والمعيد هو المدرس الثاني للطلبة، وهو يشبه معاون لأعضاء هيئة التدريس في الوقت الحالي، حيث يعيد ويكرر الدرس على الطلبة، وفي نفس الوقت إذا أراد أن يرتقي لمرتبة مدرس فعليه بالسماع لأساتذته الحاضرين في بلده⁽⁷²⁾.

ولما كان المدرس هو رأس المدرسة العلمية وهو جزء لا يتجزأ عنها كان يشترط فيه أن يكون من أهل العلم التام بمادته، وحسن الديانة والورع والتقوى، ويتم تعيينه من قبل واقف المدرسة ويكون عادة من أقدم المدرسين وأرسخهم في العلم والدين، ويمكن أن يحل في المدرسة مدرس جديد عوض عنه، إذا تنازل المدرس السابق له إما تنازلاً كلياً أو جزئياً، إلا في أحوال استثنائية⁽⁷³⁾.

وسأذكر ما وصلت إليه خلال البحث ممن تولوا وظائف التدريس من العائلة القدامية، في المدارس والمساجد والأربطة والخوانق والزوايا، التي تولوها غالبية أفراد العائلة بالصالحية وفي غيرها من مدارس ومساجد الأمصار بدمشق والبلاد التي هاجروا إليها: كالقاهرة، والإسكندرية، وبغداد وغيرها، ولكن لم يحفظ لنا التاريخ شاغري الوظائف المختلفة الأخرى.

فقد درس الإمام العالم والفقهاء الجليل الموفق عبدالله بن أحمد بن قدامة (ت620هـ / 1223م) صنوفاً من العلوم فقد كان إماماً في القرآن والتفسير وعلم الحديث ومشكلاته وإماماً في الفقه وعلم الخلاف والفرائض والنحو وغيرها من بحر العلوم، وكان قد خصص له حلقة يوم الجمعة في جامع دمشق يناظر فيها بعد الصلاة⁽⁷⁴⁾.

(71) أبو شامة: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل، ت: 665هـ، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق: إبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 18هـ-1997م، ج1، ص45، وما بعدها؛ ابن واصل: محمد بن سالم بن نصر الله، ت: 697هـ، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، تحقيق: جمال الدين الشيبان، دار الكتب والوثائق القومية- المطبعة الأميرية، القاهرة، د.ط، 1377هـ-1957م، ج1، ص284.

(72) السبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، ت: 771هـ، معيد النعم ومبيد النقم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1407هـ - 1986م، ص83.

(73) البيطار: أمينة، التعليم في دمشق في القرن السادس الهجري، بحث منشور بجامعة الموصل - كلية الآداب، العراق، 1399هـ - 1979م، ص43.

(74) ابن رجب: ذيل طبقات الحنابلة، ت العثيمين، ج3، ص286، 288.

وفي المدرسة العمرية درّس عدد من أبناء آل قدامة وتخرج على أيديهم الكثير من الطلبة منهم:
الشيخ قاضي القضاة تقي الدين سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر أبي عمر (ت715هـ/1316م) كان أول من
ذكر الدرس بالمدرسة الشيخية العمرية⁽⁷⁵⁾.

ثم كان من بعده ابنه عز الدين محمد (ت731هـ/1330م) ثم من بعده الشيخ شمس الدين الخطيب
عبدالرحمن بن أبي عمر (ت682هـ/1283م) ثم أعطاها لولده نجم الدين الخطيب أحمد بن عبدالرحمن
(ت689هـ/1290م)⁽⁷⁶⁾.

وقد درس بها القاضي الحسن بن عبدالله بن أبي عمر (ت695هـ/1295م)⁽⁷⁷⁾، وكذلك درس فيها نجم الدين
علي أبو الحسن بن عبد الرحمن بن أبي عمر (ت699هـ/1299م)⁽⁷⁸⁾، ودرس فيها الخطيب محمد بن إبراهيم
بن عبدالله بن أبي عمر (ت748هـ/1347م)⁽⁷⁹⁾.

ولم يقتصر دور الأسرة على التدريس في المدرسة العمرية بل درس عدد منهم في مدارس أخرى مثل: المدرسة
الضبيائية المحمدية فقد تولى الضياء المقدسي (ت643هـ/1245م) التدريس بالمدرسة الضبيائية التي بناها
وأوقفها بنفسه في سفح قاسيون شرقي الجامع المظفري⁽⁸⁰⁾، ثم جاء من بعده الشيخ عز الدين محمد بن
تقي الدين سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر بن أبي عمر⁽⁸¹⁾.

وكذلك تولى الشيخ قاضي القضاة شمس الدين عبد الرحمن بن أبي عمر التدريس بها، ومن الذين درسوا بها
الفقيه والمحدث شمس الدين بن الكمال محمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد السعدي (ت688هـ/1289م)
ابن أخي الحافظ ضياء الدين، وقد تولى مشيخة الضبيائية وكان شيخ الحديث بها⁽⁸²⁾.

مدرسة دار الحديث الاشرافية كان القاضي شمس الدين عبد الرحمن بن أبي عمر أول من ولي مشيخة دار
الحديث الأشرافية بالجبل سنة (665هـ/1266م)، فقد كان مجلسه عامراً بالفقهاء والمحدثين وأهل الدين

(75) ابن طولون: القلائد، ق1، ص257.

(76) ابن طولون: القلائد، ق1، ص257.

(77) الصفدي: الوافي، ج12، ص59.

(78) الذهبي: تاريخه، ت بشار، ج15، 920؛ النعيمي: الدارس، ج2، ص83.

(79) ابن رجب: المنتقى، ص65.

(80) النعيمي: الدارس، ج2، ص74، والضياء هو ابن رقية بنت أحمد بن قدامة، فقد تربى على أيديهم فهذا من تأثير الأسرة على أبناء البنات وأن تخرج
منهم علماء بلغت شهرتهم مبلغها.

(81) النعيمي: الدارس، ج2، ص74، 75.

(82) النعيمي: الدارس، ج2، ص74، 75.

(83)، ثم تولى تدريسها شمس الدين محمد بن الكمال (84)، وقد درس فيها نجم الدين أحمد بن عبدالرحمن ابن أبي عمر (85)، كما درس فيها قاضي القضاة شرف الدين أبو الفضل الحسن ابن عبد الله ابن أبي عمر، ثم تولى التدريس قاضي القضاة تقي الدين سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر ابن أبي عمر، ثم درس بها بعده ولده عز الدين محمد بن سليمان (86).

وفي المدارس الأخرى مثل المدرسة الضيائية المحاسنية كان أول من ذكر الدرس بها الشيخ عز الدين محمد بن الشيخ التقي سليمان بن حمزة ثم من بعده الشيخ شمس الدين عبدالرحمن بن أبي عمر خطيب الجبل (87).

وقد درس أبو الحسن علي بن شمس الدين عبدالرحمن بن أبي عمر بحلقة الثلاثاء للحنابلة بالجامع الأموي (88)، كما أفتى ودرس الحسن بن عبد الله بن عبد الغني بن سرور (ت 659هـ/1260م) (89) في المدرسة الجوزية وكذلك درس بها عز الدين محمد بن التقي سليمان بن حمزة (90).

وكان شرف الدين عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن عبد الغني المقدسي قد تولى التدريس بالصالحية، ومشيخة دار الحديث بالصدرية وكذلك بدار الحديث العالمية، ثم بدار الحديث الأشرفية بالسفح (91).

وأقام في المدرسة العادلية الكبرى المسند عبدالرحمن بن محمد بن عبدالحميد بن عبدالهادي بن يوسف بن قدامة (ت 749هـ/1349م) ودرس بها (92).

وهناك ممن تولى وظائف التدريس خارج دمشق ووظائف ومناصب غير القضاء، مثل محمد بن العماد إبراهيم ابن عبد الواحد بن علي بن سرور الذي تولى العديد من الوظائف والمناصب في مصر، وعمل بالإفتاء والتدريس، في البلاد التي هاجر إليها، فكان ذو ديانة ورياسة وانتفع به الناس، وتولى مشيخة الشيخوخة بخانقاه

(83) ابن رجب: ذيل طبقات الحنابلة، ت العثيمين، ج4، ص176؛ ابن عثيمين: تسهيل السابلة، ج2، ص877.

(84) ابن طولون: القلائد، ق1، ص157.

(85) ابن العماد: شذرات الذهب، ج7، ص712.

(86) ابن طولون: القلائد، ق1، ص158، 159، 160.

(87) النعيمي: الدارس، ج2، ص77؛ ابن طولون: القلائد، ق1، ص247.

(88) ابن مفلح: المقصد الأرشدي، ج2، ص234؛ ابن طولون: القلائد، ق1، ص260.

(89) وهو حفيد سعيدة بنت محمد بن قدامة وهي أخت أحمد بن قدامة مؤسس الأسرة في الصالحية. ابن طولون: القلائد، ق1، ص71.

(90) ابن رجب: ذيل طبقات الحنابلة، ت الفقي، ج2، ص416.

(91) ابن طولون: قضاة دمشق، ص280.

(92) ابن حجر: شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، ت: 852، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط2،

1392هـ-1972م، 3، ص133.

سعيد السعداء، والتدريس بمدرسة الصالحية بالقاهرة⁽⁹³⁾ فكان القاضي محمد بن ابراهيم أول من درس بها من الحنابلة سنة (648هـ/1251م)⁽⁹⁴⁾.

ومن الوظائف الحرفية التي اشتغل بها بعض الأفراد من آل قدامة، وظيفة نسخ الكتب فقد عمل الفقيه تقي الدين عبد الله بن أحمد بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف (699هـ/1300م) بنسخ الكثير من الكتب وكتب الطباقي⁽⁹⁵⁾، وكان يمتلك حسن الخط والكتابة⁽⁹⁶⁾.

الخطابة والإمامة:

والخطابة هي أول منبر اعتلاه آل قدامة لإيصال علمهم أو دعوتهم أو توجيه الناس كما في جامع قرية جماعيل في القدس، حيث كان أحمد والد أبناء آل قدامة وجدّهم محمد بن قدامة خطباء جماعيل⁽⁹⁷⁾ ثم ابنه أبو عمر قبل الهجرة، ومن الذين تولوا وظائف الخطابة والإمامة في دمشق الشيخ أبو عمر الذي تولى الخطابة والتدريس والإمامة بجامع الجبل (جامع الحنابلة المظفري)، وكان هو من شرع في بنائه وأول من ولي فيه الخطابة⁽⁹⁸⁾، وكان يخطب وعليه لباسه الضعيف مهذول الجيب، موجهاً الناس فيه للجهاد مع صلاح الدين الأيوبي والملك العادل⁽⁹⁹⁾، وقد كانت تلوح في وجهه أنوار الخشية والتقوى⁽¹⁰⁰⁾.

ثم ولي خطابته بعده تقي الدين ابن الحافظ عبدالغني بن عبدالواحد بن سرور الحنبلي (ت629هـ/1232م) ثم من بعده شمس الدين أبو الفرج قاضي القضاة عبد الرحمن بن أبي عمر⁽¹⁰¹⁾، وقد كان العالم الموفق شيخ الحنابلة وإمامهم في الجامع⁽¹⁰²⁾، وهو الذي يؤم بالجامع المظفري (جامع الحنابلة) بعد موت أخيه أبي عمر ويخطب يوم الجمعة إذا حضر فإن لم يحضر فشرّف الدين عبد الله بن أبي عمر هو الخطيب والإمام⁽¹⁰³⁾،

(93) ابن رجب: ذيل طبقات الحنابلة، ج2، ص294.
(94) المقرئ: تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر، ت: 845هـ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1998م، ج4، ص217.
(95) الصفدي: أعيان العصر، ج2، ص656.
(96) ابن مفلح: المقصد الأرشدي، ج2، ص21، 22.
(97) ابن رجب: ذيل طبقات الحنابلة، ت العثيمين، ج3، ص125؛ شاكر مصطفى: آل قدامة والصالحية، ص11.
(98) النعمي: الدارس، ج2، ص336.
(99) ابن رجب: ذيل طبقات الحنابلة، ت العثيمين، ج3، ص108، 115، 118.
(100) النعمي: الدارس، ج2، ص336.
(101) النعمي: الدارس، ج2، ص337.
(102) ابن رجب: ذيل طبقات الحنابلة، ت العثيمين، ج3، ص284.
(103) الذهبي: تاريخه، ت تدمري، ج44، ص494.

والذي خطب مدة طويلة في الجامع⁽¹⁰⁴⁾، كما كان يصلي هو بمحراب الحنابلة بجامع دمشق إذا كان حاضراً في البلد، وإذا ذهب إلى الجبل (الصالحية)، صلى العماد إبراهيم بن عبدالواحد أخو عبد الغني، وبعد موت العماد كان يصلي فيه أبو سليمان عبدالرحمن ابن الحافظ عبد الغني مالم يحضر الموفق⁽¹⁰⁵⁾.

وولي عيسى بن الموفق (ت 615هـ/1218م) الخطابة والإمامة بالجامع المظفري⁽¹⁰⁶⁾، ولم يأخذ منه إلا شيئاً يسيراً يكفيه أكله فحسب⁽¹⁰⁷⁾، وأما عبد الرحمن بن عبد الغني (ت 643هـ/1245م) فكان يؤم مع الموفق في جامع بني أميه بمحراب الحنابلة وكان يفتي ويدرس الفقه ويلقي الدروس المفيدة على أصحابه وطلبته⁽¹⁰⁸⁾.

وقد تولى العالم والفقيه عماد الدين عبدالحميد بن عبدالهادي (ت 658هـ/1260م) إمامة الحنابلة بجامع الحكم⁽¹⁰⁹⁾، وكان للشيخ الزاهد الفقيه شرف الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبيد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت 678هـ/1288م) حلقة بالجامع المظفري يشغل بها ويدرس احتساباً من غير أن ينال عليها رزقاً⁽¹¹⁰⁾.

ومن خطباء آل قدامة أيضاً قاضي القضاة نجم الدين أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن بن أبي عمر كان خطيب الجبل، وشيخ الحنابلة⁽¹¹¹⁾ كما أنه كان إماماً بحلقة الحنابلة⁽¹¹²⁾، وقد كان أبناءه خطباء، فابنه الأول الخطيب سعد الدين محمد بن أحمد (ت 698هـ/1298م)⁽¹¹³⁾ وابنه الآخر فخر الدين علي بن أحمد (ت 727هـ/1326م) ولي خطابة الجامع المظفري⁽¹¹⁴⁾.

⁽¹⁰⁴⁾ المصدر السابق، ج 43، ص 278.

⁽¹⁰⁵⁾ الذهبي: تاريخه، ت تدمري، ج 44، ص 494.

⁽¹⁰⁶⁾ المنذري: زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي، ت: 656هـ، التكملة لوفيات النقلة، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، د.م، ط 2، 1401هـ-1981م، ج 2، ص 430.

⁽¹⁰⁷⁾ الحافظ: محمد مطيع، جامع الحنابلة المظفري بصالحية جبل قاسيون منارة النهضة العلمية للمقادة بدمشق، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1423هـ-2002م، ص 97.

⁽¹⁰⁸⁾ ابن رجب: ذيل طبقات الحنابلة، ت الفقي، ج 2، ص 231. وهو من أحفاد سعيدة بنت محمد آل قدامة أخت أحمد بن قدامة مؤسس الأسرة.

⁽¹⁰⁹⁾ البرزالي: المقتفي، ج 3، ص 383.

⁽¹¹⁰⁾ ابن طولون: القلائد، ق 2، ص 479.

⁽¹¹¹⁾ البرزالي: المقتفي، ج 2، ص 193.

⁽¹¹²⁾ الصفدي: الوافي، ج 7، ص 30، 31.

⁽¹¹³⁾ ابن الجزري: حوادث الزمان، ج 1، ص 457.

⁽¹¹⁴⁾ الصفدي: أعيان العصر، ج 3، ص 277؛ ابن حجر: الدرر الكامنة، ج 4، ص 18.

كما أن الإمام نجم الدين علي بن عبدالرحمن بن أبي عمر قد تولى الإمامة بالجامع المظفري⁽¹¹⁵⁾، والفقهاء نجم الدين أبو عبدالله أيوب بن يوسف بن محمد بن عبدالملك بن يوسف بن محمد آل قدامة (ت699هـ/1300م) كان خطيباً في قرية جماعيل⁽¹¹⁶⁾.

وهذا يدل على خطابة آل قدامة وإمامتهم في المساجد والجامع سواء داخل دمشق أو خارجها، وكان الشيخ المقرئ الصالح أبو سليمان داود بن حمزة بن أحمد بن عمر بن أبي عمر (ت701هـ/1301م) إماماً في المسجد العتيق⁽¹¹⁷⁾، وكذلك الشيخ المحدث جمال الدين أبو محمد حمزة بن عبدالله بن حمزة بن أحمد بن عمر بن أبي عمر (ت716هـ/1316م) كان خطيب مردا وجماعة⁽¹¹⁸⁾.

ولعز الدين إبراهيم بن عبدالله بن أبي عمر اثنين من الأبناء قد تولوا الخطابة، ابنه تقي الدين أحمد بن إبراهيم (ت726هـ/1326م) كان مسنداً وخطيباً بالجامع المظفري⁽¹¹⁹⁾، وابنه الآخر الفقيه عز الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم المولود سنة (663هـ/1265م) خطب بالجامع المظفري دهرًا توفي سنة (748هـ/1347م)⁽¹²⁰⁾.

وممن تولى إدارة الأوقاف الإسلامية قاضي القضاة أحمد بن عبدالرحمن بن أبي عمر فقد تولى نظر أوقاف الحنابلة⁽¹²¹⁾، وكذلك الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر بن أبي عمر (ت737هـ/1337م) تولى نظر مسجد الوزير في المزة وقد كان رجلاً صالحاً وحسنًا⁽¹²²⁾.

كما عمل منهم في الحسبة المحدث شمس الدين محمد بن عبدالهادي بن عبدالحميد بن عبدالهادي بن يوسف (ت749هـ/1348م) فكان محتسب الصالحية وهو من بيت حديث وصلاح⁽¹²³⁾.

(115) الذهبي: تاريخه، ت بشار، ج15، ص920.

(116) ابن مفلح: المقصد الأرشد، ج1، ص285.

(117) الذهبي: معجم الشيوخ، ج1، ص238.

(118) المصدر السابق، ج1، ص217.

(119) الذهبي: العبر، ج4، ص77.

(120) ابن رجب: المنتقى، ص65.

(121) الصفدي: الوافي، ج7، ص30، 31.

(122) ابن رافع: تقي الدين محمد بن هجرس السلامي، ت: 774هـ، الوفيات، تحقيق: صالح مهدي، بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1،

1402هـ، ج1، ص171.

(123) المصدر السابق، ج2، ص61، 62.

وهذا يتبين بأن كثير من أفراد أسرة آل قدامة قد تولوا الخطابة والإمامة ونظارة الأوقاف وغيرها، فكان لهم الأثر في خطبهم بإيصال الدعوة والإرشاد للمسلمين ونشر المذهب والقيم الإسلامية والأخلاق الفاضلة وتوجيه المسلمين نحو مكارم الأخلاق ومعالي الأمور، ومكافحة العادات والأخلاق الذميمة ومحاربة البدع، وذلك امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ سورة آل عمران، آية: 104.

الخاتمة

ومن خلال العرض السابق، يمكن إجمال نتائج البحث على النحو التالي:

- أوضحت الدراسة بأن أسرة آل قدامة في بادئ الأمر لم تكن بالمنصب الإداري، وذلك لكونها في وقت تأسيس قواعدها الاجتماعي والعلمي، ولديها بعض التحفظات الدينية والاجتماعية على تولي المناصب الإدارية.
- تبين من خلال الدراسة أن بعض أفراد أسرة آل قدامة كان لهم تحفظ في تولي منصب قضائي، وذلك زهداً وورعاً وخوفاً من الله، ويرجع ذلك لكونهم يرون أن العالم يجب يشتغل بالعلم وطلبه ونشره وأن المنصب القضائي قد يشغله عن ذلك وهذا سبب عدم كثرة من تولي منهم القضاء في القرنين السادس والسابع الهجريين، ويرجع ذلك لتأثير من سبقهم من أئمة العلم في المذهب كانوا لا يرغبون بالمناصب وكان لهم الأثر الكبير في التأثير على من بعدهم من أصحاب المذهب ومن هؤلاء المتأثرون أسرة آل قدامة حيث لم يرغب بعض أفراد الأسرة مخالفة هذا الشيء، فيكونوا ممن استحدث أمراً على أصحاب المذهب وهذا كله زهداً وليس تعبداً، ومن الأمثلة على ذلك ما كان من الشيخ شمس الدين عبدالرحمن بن أبي عمر حيث تولي القضاء مكرهاً ولم يقبل بأخذ مرتباً على توليه القضاء⁽¹²⁴⁾، وكذلك الشيخ شرف الدين عبد الله بن الحسن بن الحافظ عبد الله بن عبد الغني الذي لم يحضر المواكب وإنما يأتي على حمارة ولم يغير زيه⁽¹²⁵⁾.
- بينت هذه الدراسة أن هذه المناصب فيها تعلق بالدنيا والمال والاختلاط بالحاكم وحاشيته بشكل كبير وهذا مما يجعل أسرة آل قدامة تتبعد عنه زهداً وورعاً.

(124) الصفدي: الوافي، ج18، ص143؛ النعيمي: الدارس، ج1، ص38.

(125) الصفدي: أ- الوافي، ج17، ص71؛ ب- أعيان العصر، ج2، ص675.

- كشفت الدراسة بأن أسرة آل قدامة انخرطت بوظيفة الخطابة والإمامة والتدريس لأنها وسيلة لإيصال العلم ونشره ونشر المذهب الحنبلي، وهي الأقرب لقلوب عامة الناس، وذلك لكونها أمور قد لا تحتاج إلى إذن حاكم أو تعيين بقرار وغيره، بل يجمع الناس على علمه وينصب الطلاب عليه فيكون هو المدرس الإمام الخطيب، وكذلك قبول الناس له.
- أظهرت الدراسة أن أسرة آل قدامة اهتمت في التدريس بالمدارس التي تم تأسيسها على أيديهم بشكل خاص وعلى المدارس التي تم إيقافها لهم أو فيها تواجد المذهب الحنبلي، وكذلك بعض المدارس تتسابق على تعيينهم لما لهم من تأثير كبير على الصعيد الداخلي والخارجي.

قائمة المصادر والمراجع

❖ المصادر:

- القرآن الكريم.
- البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، ت: 256هـ، صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية بالمطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر، 1311هـ، ثم صورها بعناية: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، بيروت، 1422هـ.
- أبو البقاء الكفوي: أيوب بن موسى الحسيني، ت: 1094هـ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.
- ابن بدران: عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى، ت: 1346هـ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1401هـ.
- البرزالي: علم الدين أبي محمد القاسم الاشبيلي، ت: 739هـ، تاريخ البرزالي "المقتفي على كتاب الروضتين"، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1427هـ-2006م.
- البري: محمد بن أبي بكر بن عبدالله التلمساني، ت: 645هـ، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، تعليق: محمد التونسي، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض، ط1، 1403هـ-1983م.
- ابن تغري بردي: يوسف بن تغري بردي الحنفي، ت: 874هـ، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م، د.ط، د.ت.

- ابن الجزري: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، ت: 738هـ، تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، المعروف بتاريخ ابن الجزري، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1419هـ -1998م.
- ابن حجر: شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، ت: 852هـ /
* الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط2، 1392هـ -1972م.
* رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م.
- الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ت: 748هـ /
* تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبدالسلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1413هـ - 1993م.
* سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، د.م، ط3، 1405هـ - 1985م.
* معجم الشيوخ الكبير، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط1، 1408هـ - 1988م.
- ابن رافع: تقي الدين محمد بن هجرس السلامي، ت: 774هـ، الوفيات، تحقيق: صالح مهدي، بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1402هـ.
- ابن رجب: زين الدين عبدالرحمن بن شهاب الدين أحمد البغدادي، ت: 795هـ، الذيل على طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، د.ط، 1332هـ -1952م.
- الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل، ت: 311هـ، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ -1988م.
- السبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، ت: 771هـ، معيد النعم ومبيد النقم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1407هـ - 1986م.

- أبو شامة: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل، ت: ٦٦٥هـ، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق: إبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- الشوكاني: محمد بن علي بن محمد، ت: ١٢٥٠هـ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.
- ابن بصري: محمد بن محمد بن أحمد، ت: 810هـ، الدرّة المضيئة في أخبار الدولة الظاهرية، تحقيق: عارف أحمد عبد الغني، دار سعد الدين، ودار كنان، دمشق، ط1، 1435هـ - 2014م.
- الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك، ت: 764هـ /
- * أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: علي أبو زيد، وآخرون، تقديم: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- * الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، د.ط، 1420هـ-2000م.
- ابن طولون: شمس الدين محمد بن علي، ت: 953هـ /
- * قضاة دمشق: الثغر البسام في ذكر من ولي قضاة الشام، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ط، 1375هـ - 1956م.
- * القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية، تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1401هـ - 1980م.
- ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي، ت: ٥٧١هـ، تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، تحقيق: أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. م، د. ط، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ابن العماد الحنبلي: عبد الحي بن أحمد بن محمد، ت: 1089هـ، ص شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الارناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.

- العيني: بدر الدين محمود العيني، ت: 855هـ، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان- عصر سلاطين المماليك (648هـ-712)، تحقيق: محمد محمد أمين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، د.ط، 1431هـ-2010م.
- ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، ت: 395هـ، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، د.م، د.ط، 1399هـ-1979م.
- ابن فهد المكي: تقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد، ت: 871هـ، لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ، وضع حواشيه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.
- ابن قدامة: موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، ت: 620هـ، المغني لابن قدامة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 1417هـ - 1997م.
- القلقشندي: أحمد بن علي، ت: 821هـ، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، شرح وتعليق: محمد حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ-1987م.
- ابن قيم الجوزية: شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، ت: 751هـ، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ - 1991م.
- ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر، ت: 774هـ، البداية والنهاية، مطبعة السعادة، القاهرة، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- ابن المحب الصّامت: شمس الدين أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد، ت: 789هـ، صفات رب العالمين، تحقيق: صقر بن حسن الغامدي وآخرون، رسالة ماجستير، قسم العقيدة - كلية أصول الدين - جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1435هـ - 2014م.
- مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت: 261هـ، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ط، 1374هـ-1955م.
- ابن مفلح: برهان الدين إبراهيم بن محمد، ت: 884هـ/

- * الآداب الشرعية والمنح المرعية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1419هـ - 1999م.
- * المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1410هـ - 1990م.
- المقرئ: تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر، ت: 845هـ /
- * السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ - 1997م.
- * المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ - 1998م.
- المنذري: زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي، ت: 656هـ، التكملة لوفيات النقلة، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، د.م، ط2، 1401هـ - 1981م.
- نجم الدين الغزي: محمد بن محمد بن الغزي، ت: 1061هـ، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ - 1997م.
- النعيمي: عبد القادر بن محمد، ت: 927هـ، الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، د.م، ط1، 1410هـ - 1990م.
- أبو هلال العسكري: الحسن بن عبدالله بن سهل، ت: 395هـ، الأوائل، دار البشير، طنطا، ط1، 1408هـ.
- ابن واصل: محمد بن سالم بن نصر الله، ت: 697هـ، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، تحقيق: جمال الدين الشيال، دار الكتب والوثائق القومية- المطبعة الأميرية، القاهرة، د.ط، 1377هـ - 1957م.
- وكيع: محمد بن خلف بن حيان، ت: 306هـ، أخبار القضاة، تعليق: عبدالعزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1، 1366هـ - 1947م.

❖ المراجع:

- الحافظ: محمد مطيع، جامع الحنابلة المظفري بصالحية جبل قاسيون منارة النهضة العلمية للمقادة بدمشق، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1423هـ-2002م.
- الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد، ت: 1396هـ، الأعلام، دار العلم للملايين، د.م، ط15، 2002م.
- السعدي: عبدالرحمن بن ناصر بن عبدالله، ت: 1376هـ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبدالرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، د.م، ط1، 1420هـ-2000م.
- شبارو: عصام محمد، قاضي القضاة في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1412هـ - 1992م.
- العثيمين: صالح بن عبد العزيز بن علي، ت: 1410هـ، تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة ويديه "فائت التسهيل"، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م.

❖ البحوث والمقالات:

- البيطار: أمينة، التعليم في دمشق في القرن السادس الهجري، بحث منشور بجامعة الموصل - كلية الآداب، العراق، 1399هـ - 1979م.
- رابوبورت: يوسف، التعددية الفقهية في عصر التقليد النظام القضائي على المذاهب الأربعة في دولة المماليك، ترجمة: أحمد محمود إبراهيم، مركز نهوض للدراسات والبحوث، 1443هـ - 2022م.
- مصطفى: شاكرا، ت: 1417هـ، آل قدامة والصالحية، حوليات كلية الآداب، ع3، كلية الآداب، جامعة الكويت، 1402هـ- 1982م.
- النظام القضائي، كتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات.